

اسم المصدر :

الحياة

التاريخ: 2015-01-07

رقم العدد: 0

رقم الصفحة: 2

مسلسل: 10

رقم القصة: 1

أكد أن السعودية "قادرة على حماية أمنها"

خادم الحرمين : لا مكان بيننا لمن يرتنون للخارج

□ الرياض - خالد العمري

■ قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إن السعودية «لن تسمح بأي تهديد للوحدة الوطنية»، وأن «لا مكان بيتنا لمن يرتهنون لجهات خارجية، تنظيمات كانت أو دولة، وسيواجهون بكل حزم وقوة».

واكد خادم الحرمين الشريفين في كلمة وجهها في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، وألقاها نيابة عنه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز أن المملكة «تمتلك قوة أمنية وعسكرية تفخر بها ونطمئن إلى فاعليتها في الحفاظ على الأمن، والذود عن الوطن وحماية مكتسباته ومنجزاته»، مشيراً إلى أن وقوف المواطنين وريدهم على «المحاولات المستميتة من الفلثة الضالة وعناصر التخريب ضد الاستقرار رائعة تلج الصدر».

وتحدث الملك عبدالله عن التطورات الحاصلة في سوق النفط فقال إن: «المملكة ستبقي مدافعة عن مصالحها الاقتصادية، ومكانتها العالمية ضمن منظور وطني»، مؤكداً تعامل الحكومة مع هذه التطورات «بإرادة صلبة، وبحكمة وحكمة، كما تعاملت مع أزمات سابقة». وفي السياسة الخارجية، أكد أن السعودية «سعت للقيام بدور فاعل خليجياً وعربياً وإسلامياً ودولياً لحل هذه الأزمات وتجنب بلادنا الأثار السلبية، فعلى صعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعينا إلى إعادة اللحمة لدول المجلس وتعزيز مسيرته والتشسيق بين سياسات دوله بما يحقق الأمن والاستقرار كاولوية لدولنا للوصول إلى تحقيق الاتحاد والتكامل»، مشدداً على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب، وفي صدارة اهتماماتنا الخارجية».

وتابع أن المملكة تواجه اليوم «تحديات إقليمية غير مسبوقه، نتيجة لما حل بدول مجاورة أو قريبة من أزمات حادة عصفت بواقعها، ودفعتها إلى مستنقع الحروب الأهلية والصراعات الطائفية، مما يتطلب منا اليقظة والحذر»، وأكد أن الحكومة «مدركة لهذه التحديات (...)

وتعاملت مع هذه الأزمات، ما جعل بلادكم واحة أمان في محيط مضطرب».

وأشار إلى أن «جهود مؤسس هذه المملكة (الملك عبدالعزيز) أثمرت قيام هذا الكيان العظيم، الذي أصبح من مسؤوليتنا جميعاً حكومةً وشعباً الحفاظ عليه وعلى مكتسباته ومكانته بين الأمم وعلى رسالته السامية، تلك الرسالة المستمدة من قيم الإسلام السمحة، ومن رغبة في الحوار والتفاعل مع الأمم الأخرى، بغية تحقيق الغايات الإنسانية المشتركة».

وزاد: «يجسّد مجلسكم في تشكيله وحدة الوطن، وفي أعماله المشاركة في صنع القرار، فانتخب من قادة الرأي الذين تعتمد عليهم الدولة في صياغة حاضر ومستقبل الوطن، وهذا يلقي عليكم مسؤولية كبرى في مواجهة التحديات التي تتعرض لها بلادكم، وفي الدفع بمسار التنمية الوطنية في أبعادها المختلفة، لتحقيق تطلعات المواطن».

وقال: «إن بلادكم يعيش في منطقة تشهد العديد من الأزمات، التي أفرزت تحديات كبيرة، ويفضل الله ثم بتعاون مجلسكم، وتضافر جهود حكومتكم تمكناً من التعامل مع هذه الأزمات، والاستجابة لهذه التحديات، ما جعل بلادكم وأمة أمان في مُحيط مُضطرب، والنوم - وكما تعلمون - يواجه وطنكم تحديات إقليمية غير مسبوقة، نتيجة لما حل بدول مجاورة أو قريبة من أزمات حادة عصفت بواقعها، ودفعتها إلى مستنقع الحروب الأهلية والصراعات الطائفية، ما يتطلب منا اليقظة والحذر، وأؤكد لكم أنّ قيادتكم مكرمة لهذه التحديات وتداعياتها، ويعون الله وتوفيقه، ستدقّ بلادكم تتمتع بما حبّأها الله من نعم عديدة وفي مقدمتها نعمة الأمن والاستقرار».

وتحدث عن برامج الابتعاث للطلاب السعوديين في الخارج، وحرص الحكومة على توفير السكن الملائم، واستقلال الأنظمة القضائية، والمشروعات المتعلقة بخدمات النقل العام وتعزيز برامج وزارة الصحة، وتوسع دائرة التوظيف للشبان.

سوق البترول

في الشأن الاقتصادي، شدّد الملك عبدالله على تعامل المملكة «الأمثل، مع سوق النفط، وقال: لا يخفى عليكم ما يحدث في سوق البترول العالمية من تطورات طارئة، سببها عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها ضعف النمو في الاقتصاد العالمي، وإن هذه التطورات ليست جديدة في سوق البترول، وقد تعاملت معها حكومة بلادكم في الماضي بإرادة صلبة، وبحكمة وجلّة، وسوف تتعامل مع المستجدات الحالية في سوق البترول العالمي بذات النهج، وإن المملكة ستبقى مدافعة عن مصالحها الاقتصادية، ومكانتها العالمية ضمن منظور وطني، تراعي مُتطلّبات رفاهية المواطن، والتنمية المستدامة، ومصالح أجيال الحاضر والمستقبل».

وأضاف: «تؤكد أنّ التطور الحقيقي هو الذي يتم وفق خطى موزونة، تراعي مُتطلّبات الإصلاح، والقرارات يتم اتخاذها بعيداً من العواطف، وتصب في صميم مصلحة الوطن والمواطن، ومسؤوليتكم كبيرة أمام المواطن في ما يعرض عليكم من موضوعات، وأنا على يقين بأنكم أهل لهذه المسؤولية، ولقد تطرقت في

خطابي هذا إلى بعض الموضوعات التي تسخوُّو على اهتمامكم، وفي خطابي الموزع عليكم استعراض لما أنجزته حكومة بلادكم خلال العام الماضي في الشأن الداخلي والخارجي.

وأكد أن المملكة «استمرت في انتعاج سياسة بتولية معتدلة منطلقة من أسس اقتصادية تقوم على مراعاة مصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة، وفق سياسات مدروسة قوامها استقرار السوق، ومراعاة المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين، وإن هذا العمل البناء المتواصل لم يكن ليتم لولا ما تحقق للاقتصاد السعودي من نمو قوي حقق في العام الفائت المركز الثالث بوصفه أكبر اقتصاد عالمي من حيث إجمالي الأصول الاحتياطية.»

ظروف اقليمية

وقال الملك عبدالله: «نود أن نستذكر معكم جميعاً ما من الله به علينا في هذه البلاد الآمنة من نعم عظيمة أولها نعمة الإسلام وما شرف به بلادكم من خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما ثم ما من الله به علينا من توحيد الشتات على يد الملك عبدالعزيز، فامن أهلها بعد خوف واجتمع التمل بعد فرقة وأسس دولة موحدة وبنى نهضة مباركة وواصل بناؤه الملوك من بعده مسيرة البناء إلى أن وصلت بلادكم إلى ما وصلت إليه من تطور ونهضة على المستويات كافة.»

وأضاف: «إننا في هذه المناسبة ومن هذا المنبر نؤكد للجميع أننا لن نسمح بأي تهديد للوحدة الوطنية ولعلهم من يرتنون لجهات خارجية تنظيمات كانت أم دولاً انه لا مكان لهم بيننا وسيواجهون بكل حزم وقوة، كما نؤكد عزمنا على مواصلة العمل الفكري والأمني للتصدي للإرهاب، ولن يهدأ لنا بال حتى نحصن بلادنا من هذا الخطر.»

وتابع: «لقد ابتعد العالم بداء الإرهاب هذا الداء الذي استشرى في أنحاء المعمورة والذي أضر بالمسلمين أكثر من غيرهم وكان نعتهم بلادكم كما عانى منه غيرهم، ولقد حرصنا أن تكون دولتكم في مقدمة الدول لمحاربتة، فعلى الصعيد الداخلي تمت مواجهته من خلال مجاور عدة منها ما يتعلق بالجانب النظامي بإقرار نظام جرائم الإرهاب وتمويله ومنها ما يتعلق بالجهود المبذولة من العلماء والدعاة والمثقفين لبيان ضلال هذا الفكر وخطورته على العقيدة والأمن وما ذلك ما صر عن هيئة كبار العلماء عن الإرهاب وخطره ومكافحته، إضافة إلى العمل الأمني الدائم لمواجهة من خلال التحركات الأمنية الاستباقية لإفناء خطط الإرهابيين ومطاردتهم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.»

على الصعيد الخارجي، قال كان للسعودية «السبق في التحذير من الداء والربك من خلال دعوتنا لإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب الدعوة إلى مواجهة الإرهاب على المستوى الدولي وقدمت المملكة لهذا المركز تبرعاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لتفعيل دور هذا المركز عاجلاً، ثم عززنا ذلك بدعوتنا للمجتمع الإقليمي والدولي إلى التعاون لمكافحة هذا الداء.»

مكافحة الإرهاب

مصابف الدول الأكثر تقدماً ورخاء مع الحفاظ على قيمنا الإسلامية وتراننا الأصيلة.

وإذ أن الأمن يظن: هاجسا أساسياً لنا جميعاً وقد شهدنا خلال العام الماضي محاولات مستميتة من الفئة الضالة وعناصر التخريب ودعاة الفرقة للنيل من استقرار بلادكم ووحديتها، فكان الرد عليها في المواقف الرائعة من المواطنين على مستوياتهم كافة ما أثلج الصدر وطماننا إلى صلابه وحدتنا الوطنية وبعثت تلك المحاولات بالفشل نتيجة هذه المواقف وما قامت به مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، التي وقفت لهم ببمصا وأفضلت خططهم نقول ذلك ونشير بفخر واعتزاز إلى بفضلة رجال الأمن وتضحياتهم من أجل أداء رسالتهم ودعو لمن توفاهم الله بواسع رحمته ومغفرته وجنته، ونحني من بواصل السهر على أمن الوطن والمواطن ونشد على ساعده ودعو له بالبروق والسلامة.»

وتابع: «لقد ابتعد العالم بداء الإرهاب هذا الداء الذي استشرى في أنحاء المعمورة والذي أضر بالمسلمين أكثر من غيرهم وكان نعتهم بلادكم كما عانى منه غيرهم، ولقد حرصنا أن تكون دولتكم في مقدمة الدول لمحاربتة، فعلى الصعيد الداخلي تمت مواجهته من خلال مجاور عدة منها ما يتعلق بالجانب النظامي بإقرار نظام جرائم الإرهاب وتمويله ومنها ما يتعلق بالجهود المبذولة من العلماء والدعاة والمثقفين لبيان ضلال هذا الفكر وخطورته على العقيدة والأمن وما ذلك ما صر عن هيئة كبار العلماء عن الإرهاب وخطره ومكافحته، إضافة إلى العمل الأمني الدائم لمواجهة من خلال التحركات الأمنية الاستباقية لإفناء خطط الإرهابيين ومطاردتهم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.»

استقلال القضاء

وأشار إلى أن «العدالة أساس قامت عليه هذه الدولة، وستظل قائمة عليه، وقد انيط تحقيق العدل بمؤسسة القضاء التي تسير في العجلة بمقتضى شرع الله، حرصنا من خلال مشروعتنا لتطوير القضاء وتذليل الصعوبات التي تواجه المؤسسات القضائية للوصول بهذا المرفق البالغ الأهمية إلى ما نصبو إليه جميعاً من تحقيق العدالة، وقد ناقشتم في مجلسكم الموقر نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم التي تم إصدارها، كما صررنا بتشكيل لجنة شرعية من عدد من العلماء الأفاضل لإعداد مشروع مدونة للأحكام القضائية في

الموضوعات الشرعية التي يحتاجها القضاء تصنف على هيئة مواد على أسواب الفقه الإسلامي. ونحن عازمون بصون الله على الاستمرار في هذا التطوير سعياً ليحول بالقضاء في بلادنا إلى المستوى الذي تقتضيه الشرعية السمة ويتطلع إليه المواطنون ولن نتردد في دعم مسيرة القضاء وصون استقلاله.»

خطط التنمية

وتابع أنه تم «اختتام خطة التنمية التاسعة وقد تحققت منها الكثير، وتم تركيز الخطة العاشرة على المسارات التنموية لرفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة، والارتقاء بالخدمات والمرافق وكفائها، وتحسين آليات تنفيذ البرامج والمشروعات ومتابعتها، بما يضمن الترشد والتنمية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية، مع تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، كما خصص جانب آخر لتعزير قطاعين باتيان دائماً في طليعة اهتمام دولتكم وهما التعليم والصحة، ولم تغفل الموازنة الاحتياطية الأمنية والعسكرية، فقد حرصنا على دعم تلك القطاعات بالمتطلبات البشرية والآلية كافة من أسلحة ومعدات وغيرها مما تستدعيه الحاجة، ونحمد الله أننا نمك اليوم قوة أمنية وعسكرية فخر بها ونطمئن إلى فاعليتها في الحفاظ على الأمن والنود عن الوطن وحماية مكتسباته ومنجزاته.»

وشدد على أن أهمية «التنمية القومية العاملة الوطنية ودعم مشاركة المرأة في النشاطات التنموية تمثل عنصراً مهماً في استراتيجيتنا التنموية الاقتصادية بالمملكة، وقد حرصت الدولة على كل ما من شأنه تحقيق ما يخدم المواطن بهذا الشأن، لذا فنحن مستمرون في المتابعة وحرصنا على تحزرها الجهات المعنية ومستوى تجاوب القطاع الخاص بهذا الشأن لضمان التقدم المستمر بما يضمن تنمية الموارد البشرية وتوسيع الخيارات أمامها لتوفير فرص العمل، وفي سياق دعم هذا النمو لم نغف عن اهتماماتنا بضرورة الوقوف إلى جانب المنشآت الصغيرة التي تعد جزءاً أساسياً من اقتصادنا الوطني.»

٢٥٠ ألف طالب مبتعث

وأكد أن «المواطن كان وما زال نصب أعيننا ومدار سعينا إلى تقديم كل ما يريجه، وشددنا على كل الجهات الحكومية ومنها وزارة الصحة لتقديم أفضل الخدمات وأوسعها للمواطنين، حيث تم في العام المصموم، كما في الأعوام السابقة افتتاح وتشغيل واعتماد العديد من المشاريع الصحية بهدف زيادة السعة السريرية للمستشفيات وتوفير فرص العلاج في الداخل، وتعزيز توظيف السعوديين حاملي المؤهلات المطلوبة في هذا القطاع والعمل مستمر بما يضمن الارتقاء بمستوى جودة الخدمات الصحية وتطويرها.»

وأشار إلى اهتمام الدولة بقطاعي التعليم والصحة، وأوضح: «تم في مجال التعليم العالي إنشاء ثلاث جامعات جديدة في جفر الباطن وبيشة وجدة، وما زلنا نعمل على دعم التعليم بكل ما لدينا من إمكانيات، مع استمرار برنامجنا للابتعاث الخارجي حيث بلغ عدد الطلاب المبتعثين على مدى تسع سنوات أكثر من ٢٥٠ ألف مبتعث ومتبوعة في مختلف أنحاء العالم.»

توفير السكن الملائم

أشار الملك عبدالله إلى تيسير الدولة خدماتها من أجل «حصول المواطنين على المسكن الملائم وفق

مشاركة البراة

وأكد أن «المجتمعات لا تنهض إلا بالتكاتف والمشاركة في نواحي الحياة، ومن هذا المنطق فقد عملت دولتكم على تشجيع مشاركة أوسع للمرأة ضمن ضوابط الشرع الحنيف، ولا شك في أن وجود ثلاثين عضواً من النساء في مجلسكم هذا خير دليل على هذه المشاركة الواعية والفاعلة التي تنعكس إيجاباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في وطننا، كما صرر عدد من الأئمة التي تصب في هذا الاتجاه منكم نظام المجالس البلدية، كل ذلك بهدف الوصول ببلادنا إلى

الخيارات المتعددة وهو محل الإهتمام الدائم»، وقال: «عملت دولتكم على توفير المساحات الكبيرة التي تحقق الاحتياجات لوزارة الإسكان في مختلف المناطق مع ترسية تطوير البنية الأساسية لهذه الأراضي وكذلك البناء عليها بما يضمن سرعة الإنجاز مع مراعاة الجودة، ولا زالت الدولة تعمل على زيادة المساحات المخصصة للمشاريع الإسكانية لتوفير أكبر قدر ممكن من المساكن للمواطنين وعلى وجه الخصوص من هم أولى بالرعاية».

النقل العام

وعن المشاريع قال: «جاء إنشاء هيئة النقل العام لتعظيم خدمات النقل العام، فالدولة قد أسست مشاريع عملاقة منها ما تم ومنها ما أوشك على التمام، ومنها ما هو في طور الإنشاء أو الدراسة سواء من الطرق البرية أو سكك الحديد أو شبكات النقل داخل المدن في نقلة نوعية لربط أجزاء مملكتنا الغالية بعضها ببعض». ولفت إلى حرص الدولة في العام الماضي: «على ألا تغفل الدور الأساس لقطاع الشباب والرياضة وأهمية شمول أرجاء الوطن بمنشآت توفر احتياجاتهم، حيث تم افتتاح مدينة الملك عبدالله الرياضية في محافظة جدة، كما أمرنا بإنشاء ١١ استاداً رياضياً في مناطق المملكة على أعلى المواصفات والمعايير العالمية، كما تمت الموافقة على الترخيص لسبعة عشر نادياً في مختلف المناطق».

الاتحاد الخليجي

في شأن السياسة الخارجية للمملكة، قال خادم الحرمين: «مرت المنطقه ولا تزال بقلقل وفتن وأزمات أحاطت ببلادنا من كل جانب وقد سعينا للقيام بدور فاعل خليجياً وعربياً وإسلامياً ودولياً لحل هذه الأزمات وتجنيد بلادنا الآثار السلبية، فعلى الصعيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعينا إلى إعادة اللحمة لدول المجلس وتعزيز مسيرته والتنسيق بين سياسات دوله بما يحدق الأمن والاستقرار كأولوية لدولنا للوصول إلى تحقيق الاتحاد والتكامل والتعاون بيننا في مختلف المجالات».

وأضاف: «على الصعيد العربي كانت قضية العرب الأولى قضية فلسطين في صدارة اهتماماتنا الخارجية ومحور تحركاتنا السياسية على المساحات الدولية لمساندة إخواننا الفلسطينيين في مواجعتهم المستمرة للعدوان الإسرائيلي وقدمت دولتكم دعماً سياسياً ومالياً لإخواننا الفلسطينيين وحرصت على رفع الصوت الفلسطيني عالياً ومساندته في كل المحافل الدولية، كما يقيننا على صلة وثيقة بالعمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الجامعة العربية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي وحرصنا على التشاور مع الأشقاء العرب والمسلمين لحل الأزمات التي تعصف بعالمنا العربي والإسلامي، كما بادرتنا بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من تلك الأزمات، والمحتاجين من أنحاء العالم».

دور المملكة دولياً

على المستوى الدولي أشار الملك عبدالله إلى أن دور السعودية، مؤثر في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفي مجموعة الـ ٢٠ للدفع بمصالح بلادكم ومصالح أشقاؤنا إلى الأمام والوقوف مع الحق والعدل، واستقبلت بلادكم العبيد من زعماء العالم وكبار المسؤولين في الدول العربية والإسلامية والدولية، كما قام العبيد من قيادات المملكة ومسؤوليها بزيارات إلى مختلف دول العالم والمشاركة في المؤتمرات التي لها مساس بمصالحنا وأمننا كل ذلك بهدف تفعيل الدبلوماسية العربية السعودية وتحقيق مصالح دولكم والدفاع عن قضايا العرب والمسلمين والتصدي لأخطار الإرهاب والفتنة والانقسام مستندين في ذلك إلى سياسة دولكم الثابتة الداعية إلى الحوار والتفاهم والمصالحة والدعوة إلى السلام والوثاق.

دعم مجلس الشورى

وقال في ختام كلمته إلى أن ما تحقق للمملكة «لا يرتقي إلى ما نسعى إليه، ويطمح إليه المواطن فطموحاً لنا لا تقف عند حد، وسعينا دائم ومستمر للحفاظ على ما تحقق من مكتسبات وتحقيق المزيد من المنجزات، وستستمر الدولة في نهجها التنموي لخدمة المواطن وتحقيق أمنه ورخائه ورفاهيته».

وقال إن مجلس الشورى «محل تقدير ودعم، ونحن على اطلاع ومتابعة لأعمال مجلسكم الذي يضطلع بدوره الكبير وحقق مكانة عالية وسعة طيبة في الداخل والخارج، بحمد الله لما ينجزه باستمرار من رأي سديد وعمل مخلص رشيد، سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي، ونحن على ثقة أنه سيواصل مسيرته المباركة».

وقال رئيس مجلس الشورى عبد الله آل الشيخ في كلمته أمس، إن المملكة «منذ نشأتها وهي ترتكز في سياستها على مبادئ وأسس لا تحيد عنها أبداً، فهي دائماً تقف إلى جانب الحق والعدل وتسعى إليه وتتعاون مع المجتمع الدولي بيهيئاته ومنظماته في تحقيق كل ما يعزز الأمن والسلام الدولي من أجل أن يعم الرخاء والاستقرار هذا العالم، ولأن العالم اليوم يموج بعدد من القضايا».

اسم المصدر : الحياة

التاريخ: 2015-01-07 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 2 مسلسل: 10 رقم القصاصة: 7



عدد من الوزراء وأعضاء مجلس الشورى النساء خلال إفتتاح الدورة الجديدة. (محمد الغامدي)